النزوح التعليمي الجامعي وما قبل الجامعي بين القطاعين العام والخاص في لبنان

ACCES
AGENCE CONSULTATIVE ET CENTRE EDUCATIF DE SHEILD

SHEILD
RESEARCH & DATA UNIT

By SHEILD GROUP

النزوح التعليمي الجامعي وما قبل الجامعي بين القطاعين العام والخاص في لبنان

منذ اواخر عام ٢٠١٩ يشهد لبنان ازمة مالية واقتصادية أُضيفت إليها ازمة صحية عالمية مع مطلع عام ٢٠٢٠ (جائحة كوفيد-١٩). وقد انعكست هذه الازمات بشكل حاد على واقع التعليم الجامعي وما قبل الجامعي بسبب فقدان العملة اللبنانية أكثر من ٩٦٪ من قيمتها منذ بداية الأزمة.

إن مراجعة لحركة تسجيل الطلاب في معظم الجامعات الخاصة للعام الجامعي الحالي ٢٠٢٢-٢٠٢٣ تشير الى ارتفاع لافت في عدد طلابها خلافاً لما هو متوقع ورغم الازمة المالية الخانقة (تراوحت الزيادة بين ٣٠٪ و٤٠٪). ويمكن إرجاع نسبة غير قليلة من الزيادة هذه، الى جملة أسباب لعلّ في طليعتها الاضراب المفتوح في الجامعة اللبنانية، ما دفع العديد من الطلاب الذين ينتمون الى الطبقة الوسطى بشكل خاص الى التوجه نحو الجامعات الخاصة التي استقطبت هذه الفئة من الطلاب من خلال برامج مساعدات ومنح مالية ضخمة بلغ بعضها ١٠٠ مليون دولار اميركي وتغطي بين ٥٠٪ و٧٥٪ من طلابها، كما اعتمد بعضها آلية مرنة لتسديد الأقساط على دفعات شهرية على امتداد العام الجامعي، واعطاء قروض طويلة الأجل يعمل الطالب على تسديدها بعد دخوله سوق العمل، مع العلم ان قيمة الأقساط في الجامعات الخاصة قد تراجعت ايضاً بشكل واضح مقارنةً مع أعوام ما قبل الأزمة المالية رغم دولرة جزء منها، بحيث يتم تسديده على سعر صرف منخفض جداً مقارنة بسعر الصرف في السوق السوداء.

والواقع ان المعطيات الاحصائية المتوافرة قبيل اندلاع الازمة تُظهر بوضوح تراجعاً سنوياً في عدد طلاب الجامعة اللبنانية الرسمية، وبالتحديد منذ العام الجامعي ٢٠١٧-٢٠١٨، واستمر هذا التراجع طيلة العامين التاليين اي ٢٠١٨-٢٠١٩ و٢٠١٩-٢٠٢٠: من (٣٧,٦٪) الى(٣٦,٩٪) فـ (٣٥,٧٪)، ويبدو ان هذا الخط الانحداري ما زال مستمراً رغم اشتداد الأزمة المالية والاجتماعية.
تجدر الاشارة أيضاً الى ان اعتماد طريقة التعليم من بُعد بشكل شبه كلي في الجامعة اللبنانية ومنذ بداية الازمة ولسنوات ثلاث متتالية، قد ساهم بدوره بنزوح العديد من الطلاب نحو القطاع الجامعي الخاص الذي كان قد بدأ منذ العام الجامعي الماضي بالعودة الى التعليم الحضوري الإلزامي.

إن الإنهيار المخيف في القدرة الشرائية لأفراد الهيئة التعليمية والادارية في الجامعة اللبنانية والانخفاض الهائل في موازنة الجامعة (من حوالي ٢٥٠ مليون دولار اميركي قبل الازمة الى حوالي ١٢ مليون دولار اميركي بعد الازمة اي بتراجع حوالي ٩٥ ٪) يقفان بشكل اساسي وراء التعثّر في العودة الى التعليم الحضوري العام الماضي (وما زالت الجامعة اللبنانية تفتقر حتى اليوم الى الحد الأدنى للانطلاق بالعام الجامعي الحالي بحيث لم يبدأ العديد من فروع كلياتها بالتدريس). علماً بأن الجامعة اللبنانية لم تتلقَ اية مساعدات مالية او عينية تُذكر وذات شأن من الدول المانحة او المنظمات الدولية والاقليمية رغم السعي الحثيث للحصول عليها.

بالمقابل يشير بعض العينات لحركة التسجيل في الجامعة اللبنانية للعام الجامعي الحالي الى تراجع في عدد المسجلين في السنوات الأولى بلغ حد اقفال بعض الاختصاصات فيها.

وفي تحليلنا لأسباب هذا التراجع في عدد الطلاب المسجلين في الجامعة اللبنانية، يجب ألا يغيب عن بالنا مسألة التسرب المدرسي، منذ بداية الأزمة المالية والاقتصادية، ودخول العديد من التلامذة ميدان العمل بدل الالتحاق بالجامعة وذلك لتأمين لقمة العيش وجلّهم من الطبقات ما دون الوسطى الذين يشكلون في الأساس مع الطبقة الوسطى "الخزّان" الذي يرفد الجامعة الرسمية الوطنية بالطلاب.

اما بالنسبة الى التعليم ما قبل الجامعي فقد شهدت المؤسسات التربوية منذ بدء الأزمة –إن في القطاع الرسمي او القطاع الخاص– ضغوطات غير مسبوقة عانى منها المعلمون والمتعلمون على السواء.

وتُبيّن المعطيات الإحصائية أن القطاع الرسمي كان يستأثر في العام الدراسي (٢٠١٩–٢٠٢٠)– أي عشية اندلاع الازمة المالية والاقتصادية والصحية في البلاد– بـ (٣١,٩٪) من المتعلمين اي اقل من الثلث بقليل، مقابل (٥٢,٦٪) للقطاع الخاص غير المجاني، اي اكثر من النصف ، وتوزعت البقية بين الخاص المجاني (١٢,٥٪) ومدارس الاونروا (٣,٣٪).

ومع اشتداد الازمة المالية والاقتصادية في البلاد وما رافقها من تدهور لا مثيل له في القدرة الشرائية للسكان، ازدادت وتيرة النزوح في العام الدراسي (٢٠٢٠–٢٠٢١) من المدارس الخاصة نحو المدارس الرسمية بشكل لافت حيث بلغت نسبته (٤,٥٪) اي ما يزيد عن ٤٧ الف متعلم، مقابل تراجع عدد المتعلمين في القطاع الخاص غير المجاني (٣,٣٤٪) ما يعني ان اكثر من ٣٥ الف متعلم غادروا المدارس الخاصة نتيجة الوضع الاقتصادي المتدهور.

ولكن في العام الدراسي (٢٠٢١–٢٠٢٢) وخلافاً لما كان متوقعاً، وعلى الرغم من اشتداد الازمة المالية والاقتصادية في البلاد، شهدت حركة النزوح التعليمي اتجاهاً معاكساً هذه المرة، اي من المؤسسات التربوية في القطاع العام باتجاه المؤسسات التربوية في القطاع الخاص، حيث تراجع عدد المتعلمين في المدارس الرسمية (٥,١٦٪) اي اكثر من ٥٥ الف متعلم، بينما ارتفع العدد في المدارس الخاصة بنسبة (٤,٧٪) اي ما يزيد عن ٤٣ الف متعلم.

هذا النزوح المعاكس من القطاع الرسمي باتجاه القطاع الخاص الذي شهده العام الدراسي المنصرم يعود لجملة اسباب تأتي في طليعتها فترات الإضراب المتلاحقة التي شهدها القطاع التربوي الرسمي (تراوح عدد ايام التدريس في المدارس الرسمية في الاشهر الثلاثة الاولى بين ٢٠ و ٢٥ يوماً، مقابل ٥٥–٦٠ يوماً في المدارس الخاصة) مع ما يعني ذلك من تدنّ في نوعية التعليم وجودته، بالاضافة الى التعثّر الواضح الذي عانت منه المدارس الرسمية بسبب التراجع الحاد في الانفاق الحكومي على التعليم الرسمي وصعوبة انتقال الكادر التعليمي الى مكان العمل بسبب الارتفاع الجنوني في اسعار المحروقات. في حين ان العديد من المدارس الخاصة قد تلقّى حزمة من المساعدات المالية وبالعملات الصعبة من الدول المانحة ومن منظمات ومؤسسات اجتماعية محلية وعالمية.

تسمح تلك المعطيات والاحصاءات بالاستنتاج أن المستقبل التعليمي في لبنان، خاصة في القطاع الحكومي الرسمي سيبقى في حالة من الإرتباك والتراجع إذا لم تخصص له الميزانيات المناسبة، وإذا لم يكن هذا المستقبل أولوية على جدول أعمال أي حكومة قادمة في لبنان.

دكتور فادي تَـوَا
أستاذ في كلية التربية في